|  |  |
| --- | --- |
| **المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس****التي تبدأ في 9 يونيو 2020** |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة VC/3-A****28 مايو 2020****الأصل: بالإنكليزية** |

|  |  |
| --- | --- |
| **اسم الدولة العضو (الدول الأعضاء) مقدمة المساهمة:** | **الإمارات العربية المتحدة** |
|  |  |
| **عنوان الوثيقة:** | **مساهمة بشأن الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مُقدمة إلى دورة المجلس لعام 2020** |
|  |  |
| **الإحالة إلى مشروع جدول أعمال المشاورة الافتراضية:** | **الوثيقة** [**C20/62**](https://www.itu.int/md/S20-CL-C-0062/en) |
|  |  |

|  |
| --- |
| تعليقات تتعلق بالوثيقة C20/62خلفية– يصنف الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) أداء البلدان فيما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها واستخدامها منذ عام 2009.– في مارس 2017، دعا الاتحاد جميع أعضائه وخبرائه في مجال إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى اجتماع استثنائي لتحديث هيكل الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.– كان الهدف الرئيسي من الاجتماع الاستثنائي مناقشة مجموعة مراجَعة من المؤشرات التي يتضمنها الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتفاق عليها، استناداً إلى وثيقتي مدخلات أعدهما الفريق الفرعي وفريق الخبراء المستقل.– اعتمد الاجتماع الاستثنائي ما مجموعه 14 مؤشراً لإدراجها في الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنةً بالقائمة الحالية المكونة من 11 مؤشراً وراجع الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.– اتُفق على إدراج مجموعة المؤشرات المراجَعة في الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTIS) لعام 2017، ونشر الرقم القياسي في عام 2018.– في عام 2018، لم يُنشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسهيل عملية الانتقال للدول الأعضاء في مجال جمع البيانات، وأجّل الاتحاد إصدار الرقم القياسي الجديد لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى عام 2019.– في عام 2019، أعلن الاتحاد أنه قرر إصدار الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهيكله القديم. وجاء هذا الإعلان خلال الاجتماع العاشر لفريق الخبراء المعني بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGTI) الذي عُقد في مقر الاتحاد في الفترة من 17 إلى 20 سبتمبر 2019. وأشار الاتحاد إلى المسائل والتحديات المتعلقة بجمع البيانات، وجودتها، واختيار المؤشرات الجديدة.– ذكرت الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب بلدان أخرى، أنها تجد صعوبة في قبول هذا النهج إذ استُثمرت موارد كثيرة في السنوات الماضية للوصول إلى منهجية وهيكل للرقم القياسي الجديد لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت الإمارات العربية المتحدة أيضاً إلى قرار الاتحاد 131 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين من أجل إحالة المسألة إلى فريق الخبراء لينظر فيها، وبعثت برسالة إلى الاتحاد تفيد بذلك.– استجاب الاتحاد وقرر إجراء مشاورة عن طريق التصويت الإلكتروني.– لم تقبل الإمارات العربية المتحدة التصويت الإلكتروني وطلبت من الاتحاد إعادة هذه المسألة إلى فريق الخبراء لمناقشتها والموافقة عليها في سياق رسمي وفقاً للقرار 131.– وبناءً على ذلك، دعا الاتحاد إلى اجتماع لفريق الخبراء في 10 فبراير 2020 قدّم خلاله مقترحاً إلى الدول الأعضاء في الاتحاد لإعداد رقم قياسي مركب جديد يربط التكنولوجيات الرقمية بأهداف التنمية المستدامة (SDG).– خلال اجتماع فريق الخبراء في 10 فبراير 2020، تساءلت بعض البلدان ومن بينها الإمارات العربية المتحدة عن كيفية اتخاذ قرار بشأن مواصلة (أو عدم مواصلة) نشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدام الرقم القياسي القديم، ولم تقدَّم إجابة واضحة. ثم اقتُرح رقم قياسي جديد يتصل بأهداف التنمية المستدامة.– قُدّم إطار الرقم القياسي الجديد للاتحاد في الحوار الإلكتروني للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات في 25 مارس 2020. بيد أنه، لا يمكن مراعاة ذلك في عملية وضع رقم قياسي ما، إذ إن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، مع كل الاحترام الواجب، ليس مؤلفاً من خبراء.– وفي اجتماع فريق الخبراء في 17 أبريل، قدم الاتحاد مشروع إطار الرقم القياسي الجديد للاتحاد (ذي الصلة بأهداف التنمية المستدامة (SDG)) ليناقشه فريق الخبراء.– إن القرار 131 للاتحاد يتعلق بشكل رئيسي بالرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا يوجد قرار يحكم الرقم القياسي الجديد للاتحاد.التحديات المتعلقة بالمؤشرات الجديدة:•يشمل الرقم القياسي الجديد للاتحاد مؤشرات كثيرة ليست لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستمدة من قطاعات أخرى كثيرة ما من شأنه أن يؤدي إلى مخاطر عالية متعلقة بسوء إدارة المعلومات والجداول الزمنية.• سيعتمد الرقم القياسي الجديد على التقارير الواردة من المنظمات الدولية الأخرى (منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، وغيرها من المنظمات بما في ذلك منظمات خاصة).• لم يُجر فريق الخبراء دراسةً للرقم القياسي الجديد المقترح كما أن منهجية قياسه غير واضحة.• وفقاً لوثيقة المعلومات الأساسية للاتحاد المعروضة في 17 أبريل 2020، فإن 50 بلداً فقط لديها بيانات بشأن هذه المؤشرات.• لا يتوافق الرقم القياسي الجديد مع القرار 131 للاتحاد الذي ينص بوضوح على "أنه ينبغي للاتحاد أن يحدد فترة أربع سنوات لصلاحية هيكل ومنهجية الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلّة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الفقرة 2 من *"يقرر"* أعلاه، إذا دعت الحاجة إلى مراجعتها وتنقيحها، حسب الاقتضاء، من خلال عقد اجتماع فريق خبراء في جنيف يمثل جميع البلدان، المتقدمة والنامية، على قدم المساواة".السبيل المقترح للمضي قدماًبناءً على ما سبق، يُقترح ما يلي:– أن يُطلب بشكل عاجل من فريق الخبراء استعراض الرقم القياسي المحدّث لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2018 وتحديد المشاكل التي ينطوي عليها وحلّها حتى يتمكن الاتحاد من نشر تقرير الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2020 دون مزيد من التأخير.– أن يُطلب من فريق الخبراء استعراض الرقم القياسي الجديد لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي اقترحه الاتحاد حسب الاقتضاء، من خلال اجتماع لفريق خبراء تُمثل فيه جميع الإدارات إلى أن توضع صيغة نهائية له، وبعد ذلك قد يحل الرقم القياسي الجديد في المستقبل محل الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات إذا وافقت عليه الدول الأعضاء في الاتحاد. |

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ